

its geographic location and diplomatic weight after its historic revolution , has played an important role in settling many of the border disputes in the African continent . This study is coming to monitor and evaluate the efforts of the Algerian diplomacy , by presenting the border dispute concept in international law and the most important border conflicts defined by the states of the African continent . Talking also about the most important diplomatic means adopted by Algerian diplomacy and its success in achieving security in the African continent .

Keywords : Algerian diplomacy -border conflicts - Africa

مقدمة

يعتبر موضوع الحدود الدولية من المواضيع المهمة التي كثر حظيت بالدراسة سواء فيما تعلق بإنشائها وتطورها ومدى حجيتها والنزاعات التي تثيرها، خاصة وأن أغلب سبب أغلب التوترات الدولية إن لم نقل جلها الاختلاف في مسألة الحدود و تسويتها. فرغم التطور التكنولوجي و مقتضيات العولمة التي دعت إلى إذابة كل الحواجز الثقافية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية و حتى القانونية وصولا إلى الحدود الدولية إعمالا لفكرة أن العالم أصبح قرية صغيرة و تفعيلاً لفكرة المجتمع الدولي الموحد القائم على أساس المعيارين الثقافي و الاقتصادي ، إلا أن أعضاء المجتمع الدولي و أهمهم الدول عبروا عن رفضهم لفكرة انصهار الثقافات و المعاملات الدولية لتصادمها و فكرة سيادة الدول على أقاليمها الداخلية و الدولية التي تعطيها أحقية بسط سلطتها و نفوذها على كامل حدودها، و

دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية

د / آيت عبد المالك نادية أستاذة محاضرة " أ "

كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجبيلي

بونعامة خميس مليانة

maitredroit2009@gmail.com

الملخص

:لا يخفى ما للخلافات الحدودية من دور كبير في عدم استقرار العلاقات الدولية بين كثير من الدول الإفريقية ، التي تحملت الإرث الاستعماري بهذا الخصوص ، وقد كان للجزائر بحكم موقعها الجغرافي وثقلها الدبلوماسي بعد ثورتها التاريخية دورا هاما في تسوية كثير من النزاعات الحدودية في القارة الإفريقية ، وهذا البحث محاولة لرصد وتقييم جهود الدبلوماسية الجزائرية . مع التطرق إلى مفهوم النزاع الحدودي في القانون الدولي وأهم النزاعات الحدودية التي تعرفها دول القارة الإفريقية . والكلام عن أهم الوسائل الدبلوماسية التي اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية ومدى نجاحها في تحقيق الأمن في القارة الإفريقية .

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية الجزائرية - منازعات دولية - تسوية الحدود - إفريقيا.

Abstract

This research paper aims to highlight the role of Algerian diplomacy into the international relations , when It is no secret that the border disputes and conflicts have played a major role in the instability of international relations among many African state which have suffered the colonial heritage in this regard . Algeria , due to

خاصة على النقاط الحدودية المتنازع عليها أين تعمل على إثبات أحقيتها للمناطق المتنازع فيها في مواجهة باقي الأطراف المنادية بنفس الحجية و هو ما يجعل فكرة النزاع الحدودي قائمة .

و يقصد بالنزاع الحدودي الخلاف الذي يثور بين دوليتين أو أكثر بدافع توسع دولة على حساب دولة أخرى مجاورة لها لظهور موارد طبيعية مهمة معدنية أو نفطية، و فيه تدعي الدول أحقيتها على المواقع محل النزاع . و قد عرفت بعض الاتفاقيات الحدودية نزاعات الحدود بأنها النزاعات التي يختلف الأطراف المتنازعة فيها على مسألة قانونية¹ ، و عرفها الدكتور عمر سعد الله بأنها الخلافات حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين متجاورين² و هو ما أخذ به فقهاء المذهب الموضوعي في القانون الدولي كالأستاذين "كلسن" و "كتر" اللذين اعتبرا أي نزاع بين الدول هو نزاع قانوني طالما أنه يتعلق بإحدى قواعد القانون الدولي³

و بالرجوع لتطور العلاقات الدولية فيما يتعلق بنزاعات الحدود، نلاحظ أن الدول المتنازعة قد لجأت إلى طرق وأساليب متعددة من أجل تسوية هذا النوع من النزاعات أهمها محاولة الامتناع عن اللجوء للقوة عن طريق حل النزاعات بالطرق السلمية الدبلوماسية بدءا بالمفاوضات المباشرة و غير المباشرة و اللجوء إلى المساعي الحميدة بتدخل طرف ثالث و الوساطة، وعند عدم جدوى هذه الوسائل يتم اللجوء إلى الوسائل القانونية المتمثلة في التحكيم و القضاء .

و من خلال هذا البحث سنحاول إبراز الوسائل الدبلوماسية التي لجأت إليها الجزائر بما لها من ممثلين دبلوماسيين لحل الصراعات القائمة بسبب الحدود بين الدول الأفريقية ، وهدفنا من ذلك هو إبراز أهمية الدبلوماسية الجزائرية و دورها في محاولة ضمان

تحقيق الأمن في القارة الإفريقية من خلال محاولة التوقيف أو الحد و الإنقاص من حدة الصراعات بين الدول الأفريقية و التي ترجع لأسباب سياسية و اقتصادية و ثقافية . و يمكن تلخيص الأسباب السياسية في :

- الصراع على السلطة
 - غياب القيادة الحكيمة
 - التأثيرات الخارجية
 - غياب الحكم الراشد
 - عدم احترام مضامين حماية حقوق الإنسان
 - قضايا الحدود التي لم يتم رسمها أو حسمها
- أما الأسباب الاقتصادية فتتمثل في الفقر و التوزيع غير العادل للموارد ، و ترجع الأسباب الاجتماعية لانعدام المساواة و الأمن و العزلة الثقافية و غيرها .
- فرغم محاولة الدول الإفريقية إيجاد حلول لنزاعات الحدود الموروثة عن الاستعمار بالطرق السياسية ثم القانونية إلا أنها لم تنجح في أغلب الأحيان ، و حتى في بعض الحالات التي حققت فيها فرضا للأمر الواقع (انفصال جنوب السودان ، النزاع الإريتري اليمني ، الإريتري الإثيوبي ، و النيجيري الكامروني) فقد كان ذلك بمساندة دبلوماسية دولية و قانونية لإضفاء المشروعية على تلك التغييرات التي تتعارض و حقيقة معروفة و هي أن الدول الإفريقية اعترفت بالحدود القائمة بينها عند الاستقلال .

و من هنا يظهر دور الدبلوماسية الجزائرية التي عرفت منذ الاستقلال (1962) بتبنيها لمجموعة من المبادئ التي تحدد تعاملاتها مع العالم الخارجي و تساهم في أن يكون لها دور فعال في حل المشاكل الدولية ، و منها نزاعات الحدود خاصة على مستوى القارة الإفريقية ، فبحكم موقع الجزائر كونها بوابة القارة الإفريقية و مركز

المغرب العربي كانت دائمة الظهور على الساحة الدولية في دعم و حل المشاكل الناشئة بين الدول الإفريقية ، وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن مفهوم النزاع الحدودي في القانون الدولي و أهم النزاعات الحدودية التي تعرفها دول القارة الإفريقية . وعن دور الجزائر في إيجاد حل للصراعات بين الدول الإفريقية نتساءل أيضا عن أهم الوسائل الدبلوماسية المعتمدة من قبل الدبلوماسية الجزائرية و مدى نجاحها في تحقيق الأمن في القارة الإفريقية .

وعلى أساس ما تقدم نتطرق لمفهوم النزاع الحدودي عموما ونفصل في أسباب نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية ثم نتطرق لدور الدبلوماسية في حل هذا النوع من النزاعات ، وندرس نموذج الدبلوماسية الجزائرية لنبين دورها في حل الأزمات الحدودية الإفريقية وذلك وفقا للآتي

المبحث الأول : مفهوم النزاع الحدودي في القانون الدولي

إن القول بوجود نزاع ينطوي عنه وجود موقفين متميزين لأكثر من طرف حول مسألة ما ، بحيث يسعى كل طرف فرض رأيه وتحقيق أهدافه مستعملا في ذلك ما يملكه من وسائل . وفيما يتعلق بمنازعات الحدود ، فهي الخلافات حول تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين متجاورين أو النزاعات التي تثور بين دولتين أو أكثر بسبب الرغبة في التوسع أو بسبب ظهور موارد و ثروات نفطية معدنية . فنزاعات الحدود هي جملة ادعاءات متعارضة للدول المتجاورة ، وهي بذلك اختلاف حول مسائل قانونية و في ذلك تكيف بأنها نوع من أنواع النزاعات الدولية ، و طالما أن الخلاف بين الدول حول إحدى قواعد القانون الدولي فإن طبيعة النزاع القائم هو نزاع قانوني .

و قد تعددت معايير تمييز النزاع القانوني عن غيره من النزاعات و الخلافات التي قد تقوم بين أشخاص القانون الدولي ، وفي ذلك أشارت اتفاقية لاهاي لعام 1899 و 1907 إلى مجموعة معينة من النزاعات و اعتبرتها نزاعات قانونية ، فنصت المادة 16 من اتفاقية لاهاي الأولى لعام 1899 على أنه في المسائل ذات الطبيعة القانونية ، وفي المقام الأول مسائل تفسير أو تطبيق الاتفاقيات الدولية تسلم الأطراف المتعاهدة بأن التحكيم هو الوسيلة الأكثر فاعلية لتسوية المنازعات الدولية التي لم يتم تسويتها بالطرق الدبلوماسية⁴ . وحددت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة المقصود بالوسائل السلمية لحل النزاعات فنصت " .. يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض السلم و الأمن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله - بادئ ذي بدء - بطريقة المفاوضات و التحقيق و الوساطة و التوفيق و التحكيم و التسوية القضائية أو أن يلجئوا إلى الوكالات و التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها "

المطلب الأول : المقصود بالحدود في القانون الدولي

يرتبط المفهوم القانوني للحدود بفكرة سيادة الدولة على إقليمها (السيادة الإقليمية) ، و يقصد بها قدرتها الفعلية على السيطرة و اتخاذ القرار السياسي سواء داخل الدولة أو خارجها . و الهدف من الحدود هو التمييز و الفصل بين سيادة دولتين متجاورتين⁵ .

الفرع الأول: تعريف الحدود الدولية وخصائصها

يكتسي موضوع ضبط الحدود الدولية أهمية إستراتيجية لأنه يرتبط بسيادة الدول وأمنها وحدود بسطها لسيطرتها الإدارية و السياسية و الاقتصادية و فرضها لقوانين و نفوذها .

أولا : تعريف الحدود الدولية

— النزاع الإقليمي و هو نزاع يقوم بين دولتين حول منطقة معينة لها ميزات و مزايا، فتبدأ إحدى الدولتين بإثارة النزاع محاولة انتزاع هذه المنطقة من جارتها .

— النزاع حول الحدود السياسية و سببه عدم وضوح تحديد الحدود بسبب غموض يشوب نص الاتفاقية المحددة للحدود أو عدم تعيين الحدود بدقة عمليا .

— النزاعات الوظيفية و ترتبط بوظيفة الحد السياسي.

— النزاعات حول استغلال الثروات الاقتصادية التي تقع عبر الحدود كتلك الموجودة في الأنهار و المناجم و في باطن المرتفعات و حقول النفط⁹

و عن أسباب قيام منازعات الحدود نؤكد أولا على تأثير الاستعمار- الدول الأوروبية - في رسم الحدود (التقسيم الاستعماري) ، فقد عملت هذه الدول على تقسيم القارة الإفريقية إلى دول تفصل بينها حدود ذات طبيعة مختلفة و نتطرق للأسباب المتعلقة بتحديد و ترسيم الحدود فيما يلي

الفرع الأول: أسباب تتعلق بتحديد الحدود

يكون تحديد خط الحدود بين الدول بطريقة دقيقة واضحة و موصوفة من خلال الكتابة على الورق ، والوصف الدقيق لهذا الخط في معاهدة أو حكم قضائي دولي أو قرار تحكيم ، و توضيحه بالرسم على الخرائط . وعند عدم احترام هذه الشروط تثور منازعات الحدود بين الدول و تتمثل الأسباب في الآتي :

— عدم تحديد مسار الحدود بشكل دقيق يعتبر تحديد الحدود الخطوة الأولى في عملية إقامة الحدود ، فكلما كان تحديد الحدود دقيقا كلما نجحت

تعرف الحدود الدولية بأنها الخط الفاصل بين إقليم دولة و الدولة المجاورة لها ، و قد عرفه شراح القانون الدولي منهم (ADAMI) بقوله " أنها الخط الذي يعين النطاق الذي تستطيع أن تمارس فيه الدولة سيادتها"⁶. ويعتبر تعيين الحدود بين الدول بصفة واضحة من الأمور اللازمة في وقتنا لتفادي أي نزاعات بين الدول المتجاورة ، ذلك أن تحديد الحدود له أهميته و تتمثل في :

- تجعل الحدود الدولية إقليم الدولة واضح المعالم وتمنحها سلطة فرض النظام على مستواه لضمان الأمن و تأمين الشعب الذي ينتهي للدولة برابطة الجنسية .
- تؤثر الحدود الدولية على مبدأ إقليمية قانون العقوبات في الدولة (مبدأ إقليمية العقوبة) الذي يستند على مبدأ السيادة⁷ ثانيا :

خصائص الحدود الدولية

تتميز الحدود الدولية بطبيعتها الخطية ، فهي عبارة عن خط تقوم الدول المعنية بتعيينه وترسيمه بدقة حتى يتحدد الإطار الإقليمي الداخلي لكل دولة و يكون لها ممارسة سيادتها عليه . كما تتميز الحدود الدولية بطبيعتها الاتفاقية و الرضائية ، وهي خصيصة مهمة في وقتنا لا بد على الدول احترامها و تعيين خط الحدود من خلال الاتفاق و التفاهم المتبادل بين الأطراف المعنية⁸ .

المطلب الثاني: أسباب قيام منازعات الحدود

بعد أن تطرقنا لتحديد مفهوم الحدود ، نأتي لتعريف نزاع الحدود و تبيان أسبابه ، ثم نفصل في أسباب نزاعات الحدود بين الدول الإفريقية .

و الأصل العام أن نزاعات الحدود لا تقوم إلا بين دول متجاورة جغرافيا أو متقابلة ، و تقسم نزاعات الحدود إلى أربعة أشكال:

عملية تخطيط الحدود ، و لابد أن تشمل هذه الأخيرة على وضع علامات أو رموز مميزة تتفق الدول عليها على طول الخط الحدودي¹⁰.

فتحديد الحدود أمر مهم ذا طبيعة قانونية و سياسية و لذلك لابد أن يكون دقيقا و واضحا و غالبا ما تربطه الدول بإبرام معاهدات . أما تخطيط الحدود فهو ذا طبيعة مادية و فنية مكمله لعملية التحديد

— الدفع ببطالان معاهدة تحديد الحدود

يعتبر دفع إحدى الدول ببطالان أو عدم صحة معاهدة تحديد الحدود سببا لقيام منازعات الحدود

— الاختلاف في تفسير معاهدة الحدود أو قرارات التحكيم

نكون في مثل هذه الحالة عندما تكون نصوص المعاهدة غير دقيقة وواضحة

الفرع الثاني : اللجان المشتركة لترسيم الحدود

تعتبر عملية ترسيم الحدود من الوظائف الفنية التي تقوم بها لجان متخصصة يطلق عليها لجان الترسيم¹¹ وتنشأ هذه اللجان بطرق مختلفة أهمها معاهدات الحدود أو قرار من المحكمة الدولية المكلفة بالفصل في نزاع تعيين الحدود بناء على طلب الأطراف . وقد يكون عمل هذه اللجان سببا لحدوث نزاع حدودي بين الدول الأطراف ذات العلاقة وذلك للأسباب التالية :

— عدم اتفاق الدول المعنية بشأن القيمة

القانونية لأعمال اللجنة المكلفة بالترسيم ،

فقد يدعي أحد الأطراف بأن أعمالها نهائية و

ملزمة ، في حين يعارض الطرف الثاني و يدعي

بأن أعمالها تحتاج لمصادقة الطرفين¹²

— عدم احترام اللجنة القائمة بعملية الترسيم

مجال صلاحياتها ، فقد تتجاوزها مما يدفع

أحد الطرفين إلى المنازعة بشأن صحة خط الحدود محل الترسيم¹³

— ارتكاب جهة الترسيم لأخطاء مادية عند قيامها بمهامها .

المبحث الثاني : الوسائل الدبلوماسية المعتمدة لحل نزاعات الحدود

تم تعيين الحدود على الصعيد الإفريقي كما ذكرنا في إطار تاريخي و قانوني خاص ، فجاءت على نحو لا يتماشى وطبيعة جميع الدول الإفريقية حديثة العهد بالاستقلال و هو ما أدى لنشوب نزاعات بينها حول الحدود بمجرد حصولها على الاستقلال بسبب رفضها الاحتفاظ بالحدود وفقا للموروث الاستعماري¹⁴ ، و من أبرز النزاعات الحدودية

— حرب القرن الإفريقي بين الصومال و إثيوبيا 1977-1978

— حرب المغرب ضد جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية

— الحرب بين ليبيا و تشاد 1973-1988

— النزاع الاثيوبي الإريتيري 1998-2000

— الحرب الموريتانية السنغالية 1989-1991
...و غيرها

و لأجل إيجاد حل و تسوية لنزاع الحدود في القارة الإفريقية ، فقد لجأت الأطراف المتنازعة إلى العديد من الأساليب تفاوتت بين اللجوء إلى الحرب أو استخدام القوة¹⁵ إلى التسوية السلمية بصورها و انتهاء بالتحكيم و القضاء الدوليين . و سنفصل في أهم الوسائل السلمية لحل منازعات الحدود .

المطلب الأول : أهداف اللجوء للوسائل السلمية في تسوية منازعات الحدود

تسعى الدول من خلال اللجوء إلى الوسائل السلمية في حل نزاعاتها الحدودية لتحقيق الأهداف التالية :

— ضبط الموقع الصحيح للخط الحدودي بين الدول، فمن خلال الوسائل السلمية القانونية في الغالب و بالنظر للأدلة و الحجج المقدمة من قبل الأطراف المتنازعة يتم تبيان هذا الموقع

— تعيين مواقع تحديد الحدود للكشف عن أي غموض في نقاط الحدود قد يكون ناجما عن سوء التخطيط أو التعيين

— تعديل الحدود برضاء أطراف النزاع ووفقا لمعايير تحدد بالنظر لعوامل طبيعية، بشرية، سياسية، اقتصادية ..

— تعيين حدود جديدة و ذلك عند عدم وجود خط حدودي مسبق بين الدول المتنازعة ¹⁶

المطلب الثاني : صور الوسائل السلمية في حل منازعات الحدود

بعد انعقاد ميثاق بريان كللونغ 1928 أصبحت الحرب أمر خارج عن القانون و بات اللجوء إلى القوة و الوسائل العسكرية غير مشروع في العلاقات الدولية ، وبذلك اعتبرت الأدوات الدبلوماسية الطريقة الأنجع لحل النزاعات بين أشخاص القانون الدولي ، و تتمثل في المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع أو بمساعدة طرف ثالث و ذلك من خلال الوساطة بأشكالها سواء كانت فردية أو جماعية . و فيما يتعلق بالأدوات القانونية فيقصد بها التحكيم و القضاء

الفرع الأول : المفاوضات و المساعي الحميدة

تنطرق لأهمية المفاوضات و المساعي الحميدة في التمهيد لحل نزاعات الحدود
أولا : المفاوضات

تعتبر المفاوضات من أبسط الوسائل التي يتم اللجوء إليها كمحاولة لإيجاد حل للنزاع القائم بين الدول، ويقصد بها التشاور و النقاش و التباحث و التفاوض كخطوة أولية لتحقيق الاتفاق حول القضايا المشتركة بين الأطراف المتفاوضة . وقد ظلت عبارة المفاوضات تستعمل للتعبير عن التعامل السلمي بين الدول إلى غاية منتصف القرن السابع عشر حيث حلت محلها عبارة الدبلوماسية التي يعرفها البعض اليوم بأنها المفاوضات و يطلق عليها في إدارة العلاقات الدولية بالتفاوض ¹⁷

و تعتبر المفاوضات الوسيلة الأساسية التي يتوجب على الدول أن تبدأ بها من أجل محاولة إزالة كل الخلافات و التوترات التي قد تنشأ فيما بينها ، و ذلك عن طريق المناقشات و المحادثات التي يقدم خلالها كل طرف مقترحاته و تصورات له للمسألة و يتلقى المقترحات و التطورات المضادة من الطرف الآخر .

و فيما يتعلق بالنزاع الحدودي يعتبر قبول الأطراف المتنازعة اللجوء إلى المفاوضات تعبير عن حسن نيتها في حل النزاع المطروح بينها ، و لذلك لابد عليها أن تلتزم بما يؤكد على ذلك بالامتناع عن ممارسة أي تصرف يكون من شأنه أن يؤدي إلى تغيير مسار المفاوضات أو يعرضها للخطر ، كما يجب عليها أن تلتزم بالجدية في مواصلة المحادثات و بالاستمرارية وفقا للمواعيد المتفق عليها دون أي انقطاع بدون أي مبرر إلا عندما يتعلق الأمر باختلاف وجهات النظر حول المسائل المراد حلها.

وما هو متعارف عليه هو عدم إلزامية الدول بالأمور المتفق عليها بموجب المفاوضات ، فيمكنها أن تبدأ مفاوضات أخرى من جديد

ثانيا : المساعي الحميدة

تتمثل المساعي الحميدة في تدخل طرف ثالث لا علاقة له بالنزاع ليسعى وديا مساعدة الأطراف المتنازعة ،

المادة 33 سالفه الذكر (أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها) و ذلك تحسبا لأي اتفاق قد يقع بين الأطراف حين يقررون فيه اختيار أي وسيلة تعتبر أكثر قدرة على تسوية نزاعهم .

الفرع الثاني : الوساطة

تعتبر الوساطة إحدى صور إدارة و تسوية النزاعات و هي مثل التوفيق و المساعي الحميدة من حيث المبدأ أي أنها تقتضي تدخل طرف دولي ثالث للتخفيف من حدة النزاع، و لكنها ترمي لمحاولة التقريب بين أطراف النزاع ليس عن طريق جمعهم على طاولة المفاوضات فقط مثلما هو الشأن بالنسبة للمساعي الحميدة بل بطرح مقترحات توفيقية محايدة قد يكون لها دور في التوصل إلى حل يقبله أطراف النزاع .

فالوساطة هي من الصور الأكثر شيوعا في حل نزاعات الحدود على الساحة الإفريقية¹⁹ و هي تأخذ صورتين أساسيتين هما الوساطة الفردية و الوساطة الجماعية ، وقد مورست الوساطة بنوعها فيما يتعلق بالمنازعات الأفريقية بوجه عام و منازعات الحدود بوجه خاص .

أولا : الوساطة الفردية

تتمثل الوساطة الفردية في قيام دولة واحدة بالتوسط بين الأطراف المتنازعة و عرض مقترحاتها لحل و تسوية النزاع ، و في الغالب يكون الوسيط رئيس الدولة أو قائدها أو شخص سام يتمتع بمؤهلات دبلوماسية معروفة . ومن الأمثلة عن الوساطة وساطة الملك فهد بن عبد العزيز بين المغرب و الجزائر لحل مشكلة الصحراء الغربية حيث تم التوصل إلى اتفاق بين البلدين في 04 / 05 / 1987 يقضي بمواصلة الجهود المبذولة لحل النزاع بينهما²⁰ ، كما أن اتفاقية الحدود التي وقعت بين المغرب و الجزائر عام 1972 كانت تنويجا لجهود و وساطة الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة و منظمة الوحدة الأفريقية . وعرف

فالهدف من هذا التدخل هو الحيلولة دون تطور الوضع و تأزمه للوصول إلى نزاع مسلح مثلا ، و ذلك بتهدئة الأوضاع بين الأطراف و حثهم على إجراء مفاوضات بالطرق الدبلوماسية المعروفة ، و هو الدور الذي يقوم به شخص معين كرئيس دولة أو مندوب منظمة مثلا . و في جميع الأحوال لا تشارك المساعي الحميدة بمقترحات أو شروط بين الأطراف المتنازعة ، و حتى في حال ما إذا طلب أطراف النزاع رأي صاحب المسعى الحميد فإن ذلك يكون على سبيل الاستئناس و المشورة و ليس له أي طابع إلزامي . و قد جرت العادة أن يبذل الأمين العام للأمم المتحدة جهوده من أجل حل الخلافات بين الدول عن طريق مساعيه الحميدة و كان ينجح أحيانا و يخفق أحيانا أخرى ، فقد نجحت مساعي الأمين العام مثلا في 1955 على اثر الخلاف بين الولايات المتحدة و الصين و أخفق في تهدئة الصراع بين العراق و إيران .

و قد تمت تسوية بعض الخلافات حول الحدود عن طريق المساعي الحميدة منها مشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية و قطر التي تمت تسويتها بفضل مساعي الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك و تم حسمها بإبرام الاتفاقيات التي أدت إلى تشكيل لجنة دولية لترسم الحدود بين البلدين¹⁸

كما تم اللجوء للمساعي الحميدة أيضا من قبل منظمة الجامعة العربية و منظمة الأمم المتحدة و منظمة المؤتمر الإسلامي أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، فقد شكلت لجنة من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي في 26 / 09 / 1970 برئاسة الرئيس السابق لجمهورية غينيا في محاولة منه إيجاد صيغة وفاق بين إيران و العراق لمنع الحرب بينهما ، و هو ما يعبر عن أهمية هذه الوسيلة رغم عدم نص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة عنها ، و لكنها تندرج ضمن التفسير الضمني للفقرة الأخيرة من

الأفريقية فإن منظمة الوحدة الأفريقية هي الهيئة التي كانت تعمل على متابعتها وإدارتها . و تتم وساطة الوحدة الأفريقية و الاتحاد الأفريقي بأحد الشكّلين :

• **الصورة الأولى :** تقوم بالوساطة في هذه الصورة اللجان المختصة بذلك وفقا لما ورد في ميثاق المنظمة (المادة 19 منه) ، و فعلا تم في إنشاء لجنة الوساطة و التحكيم وفقا لهذه المادة، لكن و منذ قيامها عام 1970 لم تحقق أي نجاح في جلب الدول الأفريقية لعرض نزاعاتهم عليها

• **الصورة الثانية :** تعهد الوساطة في هذه الصورة للجان خاصة تنشأ خصيصا عند نشوب النزاع

الفرع الثالث : التوفيق و التحقيق

يعتبر التحقيق و التوفيق من الوسائل السلمية لحل النزاعات المنصوص عنها في ميثاق الأمم المتحدة .

أولا : التوفيق

يعد التوفيق من الأساليب الحديثة نوعا في حل النزاعات الدولية، و تقوم به لجنة تتكون من مجموعة من الموفقين (عدد فردي) لتفادي الانحياز و تحقيق الحياد و تكون هذه اللجنة مؤقتة أو دائمة ، ففي الحالة الأولى تنشأ اللجنة بعد نشوب النزاع و تنتهي بمجرد انتهاء مهامها ، أما اللجنة الدائمة فتنشأ بموجب اتفاقية دولية و هو الأمر الذي انتشر بعد الحرب العالمية الأولى عندما نصت العديد من الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف على إنشاء لجان دائمة يمنح لبعضها حق عرض خدماتها على أطراف النزاع دون أن يوجه إليها طلب بذلك من قبلهم، و نصت بعض الاتفاقيات الأخرى على إنشاء لجان مؤقتة بعد نشوء النزاع²⁴

ثانيا : التحقيق

النزاع الحدودي بين مالي و بوركينا فاسو وساطة العديد من الدول عام 1974 بالإضافة إلى وساطة منظمة الوحدة الأفريقية عام 1975 ، و قد نجحت الجهود في التوصل إلى اتفاق الطرفين المتنازعين على وقف إطلاق النار في نفس السنة ، و نظرا لعدم التسوية النهائية للنزاع قامت كل من الجزائر و ليبيا سنة 1985 بالتوسط للتقريب من وجهات نظر الأطراف المتنازعة إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل²¹

كما مورست الوساطة الليبية أيضا في النزاع التنزاني الأوغندي 1979 بهدف احتواء الحرب الحدودية ، و هذه الوساطة كانت محل حذر من قبل تنزانيا نظرا لعلاقة الدولة الوسيط بالنظام الحاكم في أوغندا بزعامة عيدي أمين²²

و بمناسبة النزاع الحدودي بين الكامرون و نيجيريا حول الحدود المشتركة بينهما تقدمت كل من مصر و توجو للتوسط من أجل حل النزاع ، فقام رئيس دولة توجو بزيارة في محاولة منه لتقريب وجهات النظر و قد أسفر ذلك عن لقاء قمة بين الرئيس الكاميروني و النيجيري و ذلك على هامش مؤتمر القمة الأفريقية في تونس عام 1994 .

و تمثل دور مصر في متابعة تطورات الموقف بين البلدين و ذلك تزامنا مع بدء رئاسة مصر لمنظمة الوحدة الأفريقية و قد عملت مصر على الوساطة بين الدولتين من خلال اللقاءات الثنائية على هامش القمة 30 في تونس 1994 و تم الترتيب لعقد لقاء قمة ثلاثية يحضرها طرفا النزاع إضافة إلى الرئيس المصري ، و لكن اللقاء لم يتم لعدم حضور رئيس الكامرون²³

ثانيا : الوساطة الجماعية

تعرف الوساطة الجماعية بأنها تدخل أكثر من طرف لحل النزاع القائم بين أشخاص القانون الدولي بناء على طلبهم ، و فيما يتعلق بالنزاعات التي تقوم بين الدول

يعد أسلوب التحقيق من أقدم الوسائل التي كانت تلجأ إليها الدول في علاقاتها المتبادلة و قد حضي بالتقنين و التنظيم في ظل اتفاقية لاهاي لعام 1899 ، 1907 ، ثم تطور نظام التحقيق من أجل إبرام بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف مثل الاتفاقيات المعروفة باسم اتفاقيات "بريان" التي أبرمت ما بين عامي 1913 و 1915 بين الولايات المتحدة الأمريكية و ثلاثين دولة من العالم ، بحيث نصت على إنشاء لجان دائمة للتحقيق تحال إليها جميع النزاعات التي لا يتيسر حلها بالطرق الدبلوماسية الأخرى²⁵

و يتم اللجوء للتحقيق عندما تثور خلافات بين الدول حول تكييف وقائع معينة إذا ما تم الفصل في صحتها أمكن بعد ذلك تسوية النزاع

المبحث الثالث : وسائل الدبلوماسية الجزائية في

حل نزاعات الحدود بين دول القارة الإفريقية

تعرف الدبلوماسية بأنها أداة سلمية و ينظر إليها بأنها علم للمعاهدات لتنظيم العلاقات الدولية²⁶ ، و هي أيضا مجموعة المفاهيم و القواعد و الإجراءات و المراسيم و المؤسسات و الأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول و المنظمات الدولية و الممثلين الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية و الاقتصادية) و السياسات العامة للدول ، و التوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال و التبادل و إجراء المفاوضات السياسية و عقد الاتفاقيات و المعاهدات الدولية²⁷

و عرفها الأستاذ " فليب كاييه " بأنها " الوسيلة التي يتبعها أحد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية و خاصة بطريقة التفاوض

.. 28

و قد ارتبط تطور الدبلوماسية بتطور العلاقات الدولية و وسائل الاتصال فأصبحت كفن للتفاوض بين

الحكومات تتم على الهواء مباشرة بين المسؤولين المباشرين، وبذلك تحول دورها من وظيفتها الكلاسيكية التي ترتبط بالاتصال بين الدولتين و تنقل المعلومة التي شهدت نمو متسرعاً عن طريق النقل الإعلامي لها و أصبحت الوظيفة الدبلوماسية تكاد تحصر بين المسؤولين الرسميين²⁹

المطلب الأول : مبادئ و سمات الدبلوماسية

الجزائية

في ظل تطورات الدبلوماسية عرفت الجزائر جملة من المبادئ في دبلوماسيتها نلخصها كما يأتي:

1. ضبط الحدود مع دول الجوار وفقاً لقاعدة

الحدود الموروثة عن الاستعمار و إبرام اتفاقيات مع جيرانها لترسيم الحدود ، وذلك من أجل ضمان علاقات حسنة مع دول الجوار و لتفادي اللجوء للقوة³⁰

2. مبدأ التعاون مع الدول المجاورة و تنمية

العلاقات معها من خلال التشاور و الحوار ، و في هذا الإطار وقعت الجزائر اتفاقيات الإخاء و التعاون مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب ، و كان أبرز هذا التعاون بين الجزائر و تونس

3. دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها من خلال

الوقوف مع مطالب حركات التحرر، فالجزائر عرفت الاستعمار و ناضلت من أجل الحصول على حق تقرير المصير و ما زالت إلى يومنا من الدول التي دعمت و لازالت تدعم قضية البوليساريو .

4. اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات مع

دول الجوار من خلال المفاوضات ، التحقيق ، الوساطة ، التحكيم و التوثيق و التسوية

القضائية من أجل الحفاظ على السلم و الأمن و الابتعاد عن استعمال القوة .
5. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
تجسيدا لنص المادة 7 / 2 من ميثاق الأمم المتحدة .

و عن سمات الدبلوماسية الجزائرية نقول أنها عرفت تطورا في ظل الأزمات و هو ما يبرر نشاطها في أوقات معينة و قلة نشاطها في أوقات أخرى ، كما أنها اتسمت بسيطرة العوامل الشخصية فيها و هذا راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال و المكانة الخارجية للدولة و النهوض بالاقتصاد الوطني ³¹ .

المطلب الثاني : بعض نماذج تدخل الدبلوماسية الجزائرية في حل نزاعات حدود الدول الإفريقية

لقد كان للدبلوماسية الجزائرية دور فعال في التخفيف من حدة النزاعات على الحدود بين دول القارة الأفريقية و من الأمثلة عن ذلك

1. دور الدبلوماسية الجزائرية في إيقاف النزاع الاثيوبي الإريتري ، فهاتين الدولتين تربطهما علاقات تاريخية منذ القدم حيث أن سكان و قادة الدولتين كانوا ينتمون إلى قبائل كانت تشكل منذ القدم شعب " أبسيني " التي كانت تابعة إداريا و سياسيا للمملكة القبطية " أكسوم " . وقد شهدت الدولتين الاستعمار الإيطالي ثم البريطاني لتعود إريتريا تحت الاستعمار الإثيوبي و خاضت حربا انتهت باستقلال إريتريا سنة 1993 ليتجدد الخلاف سنة 1998 بسبب الحدود ³² . و قد تدخلت الجزائر كوسيط لحل النزاع و كانت إدارتها للنزاع ناجحة بالتوصل لإبرام اتفاق السلام في 12 / 12 / 2000 في الجزائر بقيادة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ، وفيه تعهد

الطرفان على وقف القتال و التهديد باستخدام القوة بينهما و الانتهاء من العمليات العسكرية ³³

2. دور الوساطة الجزائرية في محاولات تسوية

مشكلة التوارق في مالي

يشكل نزاع التوارق في مالي مشكلا كبيرا بالنسبة لدول المنطقة كلها ابتداء بمالي و مرورا بموريتانيا و الجزائر و انتهاء بالسنگال و بوركينا فاسو و النيجر ، فهو خطر على وحدة و استقرار جميع دول الساحل الإفريقي و دول شمال إفريقيا .

و نظرا لخطورة الوضع حاولت الجزائر احتواء النزاع القائم في مالي من خلال دبلوماسيتها التي عملت على تعزيز آليات الوساطة في عدة مرات

— قمة جانت 08 - 09 سبتمبر 1990 ، و هي تعبير فعلي من دول الجوار عن رغبتها في إيجاد حل للمشكل الترقى ، و قد ضمت القمة قادة الجزائر ، مالي ، النيجر و ليبيا و أكدت الدول المشاركة على ضرورة تنمية المناطق الحدودية و خلق الأمن و الاستقرار في المنطقة مع الابتعاد عن اللجوء للقوة لحل المشكل الترقى ³⁴

— اتفاقية تمناست الأولى ، وفيها اجتمعت الحكومة المالية و الجبهة الشعبية لتحرير أزواد بتمناست بحضور جزائري معتبر ، و تم توقيع اتفاقية ورد فيها وقف الهجمات بين الطرفين و سحب القوات المالية من منطقتي " تمبكتو " و " كيدال " و العمل على منحهما حكما ذاتيا ³⁵ .

مفاوضات السلام³⁸. وأبرم بعد ذلك اجتماع جوان 2009 ثم اجتماع الجزائر في جانفي 2010، و كانت تحاول الجزائر في كل مرة أن تقري وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

و ككل مرة عادت المواجهات من جديد في 17 جانفي 2012، وكعادتها حاولت الجزائر دعوة الأطراف لوقف إطلاق النار و الجلوس إلى طاولة المفاوضات، و قد استجابت حكومة باماكو للطلب و انتقل رئيس وزراء خارجية مالي إلى الجزائر ليلتقي بممثلي حركات التمرد الأزرادية، و خرجت هذه الاجتماعات بتعهد الطرفين على العمل من أجل إيجاد حل سياسي لأموهم.

خاتمة

تعتبر الوسائل الدبلوماسية من أهم الطرق التي تلجأ إليها الدول لحل نزاعاتها الحدودية لما قد يكون لها نتائج من جهة، و لنقص تكلفتها من جهة أخرى إذا ما قورنت بتكاليف عرض أي قضية على التحكيم أو على محكمة العدل الدولية لما قد يتطلبه الأمر من استعانة بقانونيين من ذوي الخبرة و التخصص في قضايا الحدود و خبراء في المساحة و التاريخ و الجغرافيا و غيرها من التخصصات المطلوبة.

و فيما يتعلق بنزاعات الحدود بين الدول الأفريقية فقد عرفت محاولات لحلها بالطرق الدبلوماسية، و كان للدبلوماسية الجزائرية دور فعال في دعوة الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات و التوسط لحل هذه المنازعات، إلا أن نصيبها من النجاح ظل محدودا في ضوء افتقار دول القارة الإفريقية للعديد من الشروط و العوامل الحاكمة اللازمة لنجاح المفاوضات و الوساطة و باقي الوسائل السلمية، فهذه الدول و إن كانت قد نجحت إلى حد ما في التوصل لإبرام اتفاقات بشأن تسوية النزاع إلا أنها كانت أقل نجاحا في القدرة

و لكن لم تؤخذ هذه الاتفاقية بجديّة من الطرفين، و هو ما زاد في تأزم الأوضاع خاصة بعد انقلاب قائد الجيش و الإطاحة بترابوري في 16/03/1991

— اتفاقية تمنازست الثانية تم التوقيع على الميثاق الوطني المالي في باماكو في 11 أبريل 1992 و تلاها فيما بعد لقاء تمنازست و توقيع اتفاقية سميت بالمعاهدة الوطنية، وورد فيها منح إقليم الشمال استقلال ذاتي محدود في إدارة شؤونه و تخصيص جزء من الميزانية التنموية لتحسين مستوى المعيشة في هذا الإقليم، بالإضافة لإنشاء مكتب شؤون الشمال لتقديم الاقتراحات لحل مشاكل المنطقة و إدماج جزء من المقاتلين الطوارق في الجيش المالي والبقية في المجتمع³⁶

و في بداية عام 2006 عاد التوتر من جديد و تدخلت الجزائر كوسيط بناء على طلب رسمي من الحكومة المالية، و قد توجت جهود الدبلوماسية الجزائرية بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد و انتهت بإبرام اتفاقية في 04 جويلية 2006 التي لقيت قبولا لدى الأطراف المتنازعة.

لكن الوضع عاد للتأزم في بداية شهر فيفري 2007 بالهجوم على ثكنات الجيش الحكومي بسبب عدم وفاء الحكومة بالتزاماتها والتهاون في تطبيق اتفاق 2006، وعليه تم اللجوء لبروتوكول 20 فيفري 2007 الذي وقع بالجزائر، و قد ضم ثلاث وثائق حول الإجراءات المنصوص عنها في اتفاقية السلام و التي لم تطبق و منح آجال لإلغاء 3000 عنصر من التحالف و نزع أسلحتهم

37

ليتم بعد ذلك في ماي 2008 عقد اجتماع بدعوة من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و بناء على طلب من توارق مالي و الحكومة المالية، و بذلك تم إحياء

2. سليم العايب :الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية ، جامعة باتنة ، 2011

3. عديلة محمد الطاهر : أهمية العوامل

الشخصية في السياسة الخارجية (1999 - 2004) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، فرع العلاقات الدولية و العولمة ، جامعة قسنطينة ، 2004 - 2005 ،

4. لهرارة سعاد : معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، ميدان حقوق و علوم سياسية ، جامعة ورقلة ،

5. ليلي قارة : الوساطة الجزائرية في النزاع المالي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 سنة 2010

6. محمد ذيب : التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2010

7. مروان بوعزة ، خضرة علماوي : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية - النزاع الإثيوبي الإريتري نموذجا - مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013

المقالات القانونية

على الحفاظ على تلك الاتفاقات و تنفيذها و الوصول إلى تسوية نهائية لهذه النزاعات.

قائمة المراجع :

الكتب القانونية

1. د / عمر سعد الله : الحدود الدولية (النظرية و التطبيق) ، دار هومة ، الجزائر 2007

2. د . فيصل عبد الرحمن علي طه : القانون الدولي و منازعات الحدود ، الطبعة الأولى ، 1982

3. محمد بوعشة : الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية -الإرتيرية ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت

4. د . مصطفى أحمد فؤاد : دراسة في النظام القضائي الدولي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1995

5. نادية عبد الفتاح عشموي السيد : التسوية السلمية لنزاعات الحدود في إفريقيا في إطار التحكيم الدولي (دراسة مقارنة لتسوية النزاعين الإريتري اليمني و الإريتري الإثيوبي) ، المكتب العربي للمعارف ، بدون سنة النشر

6. . نبيل حلي : التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات الدولية في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، 1983

الرسائل العلمية والمذكرات

1. إيدابير محمد : التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 - 2012

- 1- د. حسين عبد الرحمن سليمان : الحدود الدولية و المياه الإقليمية مفهومها و القواعد المنظمة لها، بحث مشارك به في الندوة العلمية حول " تأمين المنافذ البرية و البحرية و الجوية ، مركز الدراسات و البحوث- قسم الندوات و اللقاءات العلمية -، الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) سنة 2009
 2. د. صدام الفتلاوي ، د. هاني عبد الله عمران : عملية ترسيم الحدود الدولية و المنازعات الناجمة عنها ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد 17 ، العدد 1 ، سنة 2009 ، ص 41
 3. د محمد عاشور مهدي : دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الأفريقية ، مجلة أفاق إفريقية المجلد الحادي عشر ، العدد الثامن و الثلاثون ، 3013 ، ص 26
 4. . موسوعة السياسة ، الجزء الثاني ، المؤسسات العربية للدراسات و النشر ، الطبعة الثانية ، بيروت 1991 ، ص 658
 5. وليد خالد الربيع : الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي و القانون الدولي - دراسة مقارنة - مجلة الفقه و القانون ، جامعة الكويت .
 - 1- محمد ذيب : التسوية السلمية لنزاعات الحدود الدولية في العلاقات الدولية المعاصرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة حسبية بن بوعلي ، الشلف ، 2010 ، ص 08
- 2- د / عمر سعد الله : الحدود الدولية (النظرية و التطبيق) ، دار هومة ، الجزائر 2007 ، ص 180
 - 3- د / عمر سعد الله : نفس المرجع السابق ، ص 181
 - 4- من خلال نص المادة الثالثة في فقرتها الثانية من عهد العصبة و المادة 36 من النظام الأساسي من محكمة العدل الدولية يتبين لنا أن المقصود بالنزاعات القانونية تلك النزاعات المتعلقة بتفسير المعاهدات ، أو أي مسألة من مسائل القانون الدولي أو ما تعلق بالتحقيق في واقعة من الوقائع التي ثبتت و كانت خرقا لالتزام دولي ، و كذا النزاعات المتعلقة بنوع التعويض المترتب على خرق التزام دولي
 - 5- د. حسين عبد الرحمن سليمان : الحدود الدولية و المياه الإقليمية مفهومها و القواعد المنظمة لها ، بحث مشارك به في الندوة العلمية حول " تأمين المنافذ البرية و البحرية و الجوية ، مركز الدراسات و البحوث- قسم الندوات و اللقاءات العلمية - ، الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) ، سنة 2009 ، ص 13
 - 6- د. حسين عبد الرحمن سليمان : مرجع سابق ، ص 11 مأخوذ عن : د . فيصل عبد الرحمن علي طه : القانون الدولي و منازعات الحدود ، الطبعة الأولى ، 1982 ، ص 13
 - 7- لدينا كما نعلم أيضا مبدأ الموضوعية و هو يعطي مفهوما واسعا لفكرة الإقليمية ، إذ يمتد أيضا للجرائم التي ترتكب خارج النطاق الإقليمي للسيادة لما لهذه الجرائم من خطورة تمس بالوضع العالمي و تهدد مقتضيات السلم و الأمن الدوليين بما يتطلب عدم تقييد التعامل معها بمبدأ السيادة على الإقليم ، بل ضرورة التعاون الدولي لمكافحتها باعتبارها جريمة عالمية (كجرائم المخدرات ، الإرهاب الدولي و باقي الجرائم المنظمة العابرة للحدود .
 - 8- د. حسين عبد الرحمن سليمان : مرجع سابق ، ص 21

- ⁹- د . نادية عبد الفتاح عشموي السيد : التسوية السلمية لنزاعات الحدود في إفريقيا في إطار التحكيم الدولي (دراسة مقارنة لتسوية النزاعين الإريتري اليمني و الإريتري الإثيوبي) ، المكتب العربي للمعارف ، بدون سنة النشر ، ص 18
- ¹⁰- د . نادية عبد الفتاح عشموي السيد : مرجع سابق ، ص 23
- ¹¹- أكد مجلس الأمن الدولي على الطبيعة الفنية للجان الترسيم بمناسبة قراره رقم 773 الصادر في 26 أوت 1992 بشأن عمل لجنة الأمم المتحدة الحدود بين العراق و الكويت الذي ورد في ديباجته " إن اللجنة من خلال عملية تخطيط الحدود لا تقوم حاليا بإعادة توزيع الأراضي على العراق و الكويت بل مجرد انجاز العمل التقني الضروري للقيام لأول مرة بوضع تحديد دقيق لإحداثيات الحدود الواردة في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت و جمهورية العراق بشأن إعادة علاقات الصداقة و الاعتراف"
- ¹²- د . صدام الفتلاوي ، د . هاني عبد الله عمران : عملية ترسيم الحدود الدولية و المنازعات الناجمة عنها ، مقال منشور بمجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، المجلد 17 ، العدد 1 ، سنة 2009 ، ص 41
- ¹³- د . صدام الفتلاوي ، د . هاني عبد الله عمران : نفس المرجع السابق ، ص 41
- ¹⁴- د محمد عاشور مهدي : دور الوساطة في تسوية منازعات الحدود الأفريقية ، مقال منشور بمجلة أفراق أفريقية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثامن و الثلاثون ، 3013 ، ص 26
- ¹⁵- و ذلك بالرغم من أن استخدام القوة المسلحة أصبح من الأمور المحظورة وفقا لقواعد القانون الدولي التي تؤكد على ضرورة اللجوء للوسائل السلمية في حل النزاعات عموما و نزاعات الحدود .
- ¹⁶- د محمد عاشور مهدي : نفس المرجع السابق ، ص 26
- ¹⁷- محمد ذيب : مرجع سابق ، ص 12 مأخوذ عن Rousseau j : Droit international public , Précis DALLOZ , 6 ED Paris , P 48
- ¹⁸- د . مصطفى أحمد فؤاد : دراسة في النظام القضائي الدولي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1995 ، ص 4
- ¹⁹- د . محمد عاشور مهدي : مرجع سابق ، ص 29
- ²⁰- محمد ذيب : مرجع سابق ، ص 20
- ²¹- د . محمد عاشور مهدي : مرجع سابق ، ص 30
- ²²- د . محمد عاشور مهدي : مرجع سابق ، ص 31
- ²³- د . محمد عاشور مهدي : مرجع سابق ، ص 31
- ²⁴- نبيل حلمي : التوفيق كوسيلة سلمية لحل المنازعات الدولية في القانون الدولي العام ، دار النهضة العربية ، 1983 ، ص 194
- ²⁵- محمد ذيب : مرجع سابق ، ص 22
- ²⁶- محمد بوعشة : الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية - الإترية ، الطبعة الأولى ، دار الجبل ، بيروت ، 2004 ، ص 22
- ²⁷- موسوعة السياسة ، الجزء الثاني ، المؤسسات العربية للدراسات و النشر ، الطبعة الثانية ، بيروت 1991 ، ص 658
- ²⁸- وليد خالد الربيع : الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي و القانون الدولي - دراسة مقارنة - مقال منشور بمجلة الفقه و القانون ، جامعة الكويت ، متاح على الموقع التالي : www.majalah.new.ma ص 07
- ²⁹- مروان بوعزة ، خضرة علماوي : دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية - النزاع الإثيوبي الإترية نموذجا - مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013 ، ص 12
- ³⁰- لقد أبرمت اتفاقية بين الجزائر و تونس يوم 06 جانفي 1970 و وقعت مع موريتانيا اتفاقية يوم 13 / 12 / 1983 و مع مالي في 08 ماي 1983 و مع النيجر يوم 05 جانفي 1983 ، و فيما يتعلق بالحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب اتفاق لبيبي فرنسي في سنة 1956 لأكثر تفصيل ، راجع سليم العايب : الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم سياسية ، جامعة باتنة ، 2011 ، ص 29
- ³¹- عديلة محمد الطاهر : أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية (1999 - 2004) مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،
، فرع العلاقات الدولية و العولمة ، جامعة قسنطينة ،

2004 - 2005، ص 54

³² - مروان بوعزة ، خضرة علماوي : مرجع سابق ، ص

54

³³ - مروان بوعزة ، خضرة علماوي : نفس المرجع

السابق ، ص 57

³⁴ - لأكثر تفصيل انظر إيدابير محمد : التعددية الإثنية و

الأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي ، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم

السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 -

2012 ، ص 142

³⁵ - لهرأوة سعاد : معوقات الدور الجزائري في حل

النزاع المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، ميدان حقوق

و علوم سياسية ، جامعة ورقلة ، 2015 ، ص 33

³⁶ - لهرأوة سعاد : مرجع سابق ، ص 33

³⁷ - لهرأوة سعاد : مرجع سابق ، ص 34

³⁸ - لهرأوة سعاد : مرجع سابق ، ص 34 ، مأخوذ عن

ليلي قارة : الوساطة الجزائرية في النزاع المالي ، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و

العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 سنة 2010 ، ص

85